كانت اللغة من أهم اهتمامات الحضارات القديمة، وكان رقي الدراسات اللغوية مؤشرا على رقي الفكر الإنساني في هذا المجتمع، ولعل أولى الأسباب الدافعة للاهتمام باللغة حرص الشعوب على تدوين تاريخها ونقله إلى الآخر ممن سيأتي بعدهم، ولن يكون هذا النقل أمينا إن لم تكن اللغة وفية للمعاني المراد تبليغها، فكان الاهتمام بالكتابة والأصوات منطلق البحوث اللسانية لتتبعها أمم تهتم بفهم المدونة الموروثة عن الأسلاف شرحا وتطويرا لوسيلة الكتابة، أو رسم الحرف على أن هذه المدونة قد تكون مقدسة فيكتسب الاهتمام باللغة شرفا دينيا ورفعة أخلاقية واجتماعية.

كما حدث مع الهنود ونصوص الفيدا والسنسكريتية، ومع المسلمين والقرآن الكريم واللغة العربية، أو يكون الاهتمام لأغراض تشريعية كما كان الأمر مع البابليين والكتابة المسمارية، أو لغرض تجاري كما كان مع الفينيقيين والسريانية أو يكون الغرض فلسفيا أو شعائريا كما حدث مع اليونان والإغريق ونصوص فلاسفتهم وإلياذتهم الشهيرة. ومن هنا يتضح لنا أن الحديث عن اللغة بدأ في عصور جذورها في أعماق التاريخ وهذا في شكل تأملات فلسفية دارت حول تساؤلات عن نشأة اللغة، أسبقية اللغة أو الفكر وأقسام الكلام...

أما الدراسات اللغوية التي تبنت مناهج علمية فقد ظهرت في العالم الغربي في أواخر القرن 19 نذكر من بينها اللسانيات هذا العلم الذي يهتم باللغات الإنسانية ودراسة خصائصها وتراكيبها ودرجات التشابه والتباين فيما بينها، فتاريخ اللسانيات يعود لبضع آلاف من السنين ويعود الدرس اللساني الأقدم توثيقا للهند، كما سبق القول[1]، حيث لعبت العقيدة الدينية دورا هاما في التأسيس له حوالي 2500ق.م حين لاحظ الكهنة أن اللغة التي يستخدمونها في شعائرهم تختلف عن لغة الفيدا واعتقدوا أن نجاح بعض

([1]) عادل ثامري: التداولية ظهورا وتطورها، 13 :00 ,15/04/2012 ,www.aljihadiya.asso.dz.

الطقوس يحتاج لاستخدام اللغة القديمة مما يستلزم إعادة إنتاجها، فقام كاهن يدعى "بانيني" قبل ألف سنة من الميلاد بتقنين القواعد النحوية الحاكمة للغة السنسكريتية حتى يمكن استخدامها كلغة طقوس دينية دائمة.

وبدأ الفلاسفة اليونان الاهتمام الأوروبي باللسانيات بدءا بمعلمهم الأول أرسطو حين اهتموا بدراية العلاقة بين الأشياء والأفعال وأسمائها للتعرف على القواعد التي تحكم اللغة، وصاغوا مبادئ النحو، واهتموا في القرن الثالث قبل الميلاد بالدرس البلاغي فقسموا مفردات اللغة إلى أسماء متعددة الصيغ، وأفعال تحدث في أزمنة مختلفة ثم حددوا أشكالا للخطاب.

أما الرومان فقد التزموا بالقواعد النحوية اليونانية في اللغة اللاتينية إلا أنهم توسعوا في الشروح المميزة للأساليب اللغوية اللاتينية ومجالات استخدامها، وتم تحديد أشكال الخطاب قياسا على بعض النصوص اللغوية كأعمال رجل الدولة والخطيب المعروف "شيشرون" في القرن الأول الميلادي، وبحلول القرن الرابع الميلادي صاغ اللغوي الروماني "آليوس دوناتس" صيغا عامة للنحو اللاتيني، وشرح اللغوي "بريسكيان" هذه القواعد بعد مائتي سنة أي في القرن السادس الميلادي، وبقت على ما هي عليه حتى الآن واستخدمت كمعايير قياسية للغات الأوروبية الأخرى حتى القرن السادس عشر ميلادي تقريبا، وبقيت كتبها مراجع للغات الأوروبية التي ظهرت بعدها، وظلت اللاتينية الأكثر انتشارا حتى شهدت نهاية القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر مع تحول اللغتين الانجليزية والفرنسية إلى لغات عالمية احتلت موقع[(1)] اللاتينية وساعد على ذلك اختراع الطباعة الذي جعل نصوص هاتين اللغتين المطبوعة متوفرة بشكل كبير، والإنسان ينظر إلى لغته رغبة في استكشاف ما حوله من ظواهر.

([1]) عبد الرحمان بودرع: قضايا البحث التداولي، www.lisaniate.net 30: 13 ,15/04/2012 .,

قد تعددت البحوث في مجال اللسانيات، وعظمت فوائدها، وتعددت أغراضها ومقاصدها تبعا لتعدد مناهجها، ولم تعد هذه الدراسة حكرا على أحد أي لم تبق في الموطن الذي أنتجها وبلغة فلاسفتها ومفكريها ومنظريها، بل تجاوزت حدوده وهاجرت إلى بيئات أخرى حاملة معها رياح التجديد على المستويين النظري والتطبيقي.

والبيئة العربية هي إحدى المحطات الهامة لهذا العلم الجديد الذي حطّ رحاله بها، وراح العلماء يدرسون أسس هذا العلم ومناهجه ترجمة واقتباسًا وتنظيرًا.

وإذا كانت الدراسات المبكرة لهذا العلم أجريت حول النصوص الشعرية والنثرية فان النص القرآني لم يلق حظه في تسليط المناهج اللسانية الحديثة على نصوصه فقضية المعنى وحيثياته أرّقت الفلاسفة واللغويين والقانونيين على حدّ سواء، فتتالت الأطروحات التي حاولت الكشف عنه، وتوارت عليه النظريات الدلالية محاولة رسم منهج الوصول إليه، فعلم الدلالة كان شغله الأول استخراج المعنى الكامن خلف المفردات والتراكيب، ثم طرحت الكثير من النظريات اللسانية منهجها في تفسير النصوص، وبيان معانيها واتضح أنه يدرس ذلك دراسة شكلية صورية بغض النظر عن السياقات التي خلف الكلام لهذا أطلق عليها علم الوضع اللغوي وظهر بالمقابل علم الاستعمال اللغوي الذي يدرس اللغة في حيّز الاستعمال اللغوي متجاوزًا حدود الوضع الأصلي، وان كان ينبني عليه مقاصد المتخاطبين لا يمثلها الوضع اللغوي المجرد فقط، ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال فهم اللغة في سياق الاستعمال المتجدد بتجدد مقاصد المتكلمين، ويستند فيه المتخاطبون إلى وضع اللغوي ويتجاوزنه تلبية لمقاصدهم وأغراضهم الدلالية [1].

([1]) محمد محمد يونس: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، (د، ط)، 2004م، ص14.

أولا: مفهوم التداولية.

إن التداولية أو pragmatique linguistique من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وازدهرت على ساحة الدرس اللساني الحديث والمعاصر، وهي مصطلح عرف مدلولات عديدة تقلب بينها منذ ظهوره لأول مرة، فقد ظهر مصطلح pragmatique انطلاقا من الأصل اليوناني" pragma" الذي يعني العمل ومنه اشتقت الصفة اليونانية pragmatikos التي تحيل على كل ما يتعلق بمعاني العمل[1].

أما كمصطلح في أصله العربي فيرجع إلى الجذر اللغوي (دَوَلَ) وله معانٍ مختلفة لكنها لا تخرج عن معاني التحّول والتبّدل، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور تداولنا الأمر أخذناه بالدّول وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر... ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أي أخذته هذه مرة وهذه مرّة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاوناه فعمل هذا مرة وهذا مرة [2].

وجاء في معجم أساس البلاغة للزمخشري: دول: دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم، جعل الكثرة لهم عليه... وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر. وأديل المشركين على المسلمين يوم أحد... والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم... وتداولوا الشيء بينهم والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينها [3].

([1]) اللغة والأدب: ملتقى علم النص، العدد 17، الجزائر العاصمة، 2006م، ص6.

([2]) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ج11، (د، ط)، (د، ت)، ص252، مادة الدول.

([3]) الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 1998م.

أما في القاموس المحيط للفيروز أبادي فهي أية من الدول يتداول، تداولا، ويقال تداولنا الأمر أخذناه بالدّول، وقالوا دواليك: أي مداولة على الأمر وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا العمل بيننا بمعنى تعاوناه [1].

فالملاحظ على معاجم العربية أنها لا تكاد تخرج في دلالاتها للجدر "دول" على معاني التحوّل والتبدل والانتقال سواء من مكان إلى أخر أم من حال إلى آخر. مما يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التحوّل والتغير والتبدل والتناقل وتلك حال اللغة متحولة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين الناس يداولونها بينهم. لذلك كان مصطلح تداولية أكثر ثبوت بهذه الدلالة من غيرها من المصطلحات الأخرى التي ترجمت لها في العربية مثل التبادلية، الاتصالية. النفعية، الذرائعية السياقية.

اهتم الدارسون بآثار تفاعل اللغة مع الظروف والمقامات في المجتمع، وكيفيات استعمالها داخل النظام الاجتماعي، حيث تدرس اللغة أثناء الاستعمال في المقامات المختلفة وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين.

كما تَعنى بأقطاب العملية التواصلية، فتهتم بالمتكلم ومقاصده بعدّه محركا لعملية التواصل وتراعي حال السامع أثناء الخطاب، كما تهتم بالظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية، ضمانا لتحقيق التواصل من جهة ولتستغلها في الوصول إلى غرض المتكلم وقصده من كلامه من جهة أخرى.

تندرج هذه القضايا كلّها في إطار تيار من الدراسات والنظريات تسمى عند أهل الاختصاص بالتداولية وقد تعددت تعاريف التداولية نذكر من بينها: هي علم اللغة الذي

([1]) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ضبط يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص900.

يبحث كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو دراسته معنى المتكلم، فهي إذن تبحث في أغوار معاني الكلام والمتكلم ومحاولة اكتشاف الأغراض التي يريدها المرسل من خلال رسالته، فقد تتعدى الدلالة المعنى الحرفي إلى المعنى المستتر مما يجعل من المتكلم كثيرا ما يعني أكثر مما تقوله كلماته.

لهذا أنشأ "غرايس" مبادئ تؤسس لمقاصد المخاطبين والمشاركين في عملية التخاطب، فكلاهما يسعى إلى جعل شبكة الاتصال دائمة ومتواصلة، وفي سيرورة منتظمة ومترابطة.

- تبنى هذه المبادئ على أربعة حكم أساسية هي:

1. **حكمة الكم:** تجعل مساهمتك في الحديث إخبارية بالقدر الذي يقتضيه هدف هذا الحديث لكن لا تجعلها إخبارية أكثر ممّا هو مطلوب.

2. **حكمة الكيف:** أن تقدم مساهمة حقيقية للحديث ولا تجهر بشيء لا يمكنك أن تدّعيه دون دليل كاف.

3. **حكمة العلاقة:** أن تقدم مساهمة دالة لها معنى في الحديث.

4. **حكمة حكم الكلام:** أن يتكلم بوضوح ويتجنب الإبهام وأن تقدم حجتك في شكل منتظم [1].

لهذا وجب على كل المشاركين في الكلام احترام هذه المبادئ الأربعة حتى تكون نتيجة الحديث ذات مقاصد، وذات منفعة، وخادمة لعملية التبليغ، وتكون ذات قوة خطابية تسمح ببناء علاقة متينة للتواصل بين المرسل والمرسل، فالتداولية إذن تعني

([1]) الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر محمد يحياتين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ط)، 1986م، ص33.

بالكيفية التي تستعمل بها اللغة عند الحديث، وتهتم بالسياق الكلامي والموقف، وتعنى بالمتكلمين وطرائق حديثهم وبكل ما من شأنه أن يزيد عملية الاتصال وضوحا.

تعنى كذلك بالاستعمال العادي للغة من خلال العناصر الثلاثة للعملية التواصلية من المتكلمين والسياق والاستعمالات العادية للكلام فتهتم بالمتكلم والسامع مشاركًا في فعل الكلام والحدث التواصلي، "وتهتم بظروف الكلام ومقام الحال وكل ما له صلة بالكلام من عوامل خارجية، أو تناسب حال من الأحوال، أو تنافره للحدث الكلامي وتهتم بالسياقات اللغوية للمتكلمين حسب الواقع اللغوي، فتبحث في الكيفية الخطابية، وتستنتج مقاصد المخاطب فهي إذن دراسة اللغة في الاستعمال" [1].

ومن هنا يتضح لنا أن للسياق دوره البارز، فبتغيره يمكن أن يتغير القول والمفهوم ويكون بذلك موافقا للسياق الجديد، فلكل سياق قول، وهذه الأقوال متوقعة على العوامل الخاصة بالمتكلمين والعوامل الخارجية عنهم، والسياق حسب محمود أحمد نحلة: "هو مجموعة شروط إنتاج القول وهي الشروط الخارجة عن القول ذاته، والقول هو وليد قصد معين يستمد وجوده من شخصية المتكلم ومستمعه أو مستمعيه ويحصل ذلك في الوسط واللحظة اللذين يحصل فيهم" [2].

كما أن التداولية تدرس العلاقات التي تنشأ بين اللغة والسياق، والمتكلم والسامع الظروف الزمانية والمكانية، وتراعي بذلك مقاصد المتكلم وظروفه، وكيفية وصول الكلام إلى السامعين وظروفهم المحيطة بهم، فهي كل متداخل كما يرى الجيلالي دلاش

([1]) خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر،، ط1، 2000، ص 185.

([2]) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2002م، ص14.

"أنها تهتم بدراسة العوامل التي تؤثر في اختيار الشخص للغة وتأثير هذا الاختيار في الآخرين" [1].

فلكل لفظة دلالة خاصة؛ فحينما نستعمل لفظة دون أخرى نحملها دلالة دون غيرها ونعلم أنها قادرة على إيصال مقاصدها التي نريدها إلى مستمعينا، فالاختيار لم يكن بطريقة اعتباطية، لكنّ هناك أسبابا تدفعنا للتلفظ بهذه الجملة بصيغتها دون أن نتلفظ بجملة غيرها.

وقد عرفها كذلك "شارل موريس" وميّز بين ثلاثة اختصاصات تعالج اللغة وهي:

"* **علم التراكيب:** ويعنى بدراسة العلاقات الشكلية بعضها ببعض.

* **علم الدلالة:** ويدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها أو تحيل إليها.

* **التداولية:** تهتم بدراسة علاقة العلامات بمفسريها وتدرس كل ما له علاقة باللغة سواء أكان يعني بشكل الخطاب من لغة أو إيماء أم بدلائلها أم بالدلالة وعلاقتها بالأشياء والحسيات الخارجية أم بالعلامات والإشارات، واستنتاجات الكلام أم بالفهم الضمني دون الحديث لتتم عملية التبليغ على أحسن وجه" [2].

أما "فانديك" فقد كان له رأي في تعريفه للتداولية ووصفها بأنها علم يساهم بشكل فعال في التفاعل الاجتماعي والتواصل حيث يقول: "التداولية بوصفها علما يعنى بتحليل الأفعال اللغوية ووظائف تهدف إلى الإسهام في الاتصال والتفاعل الاجتماعي" [3].

([1]) جيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص41.

([2]) خوله طالب الإبراهيمي: مبادئ اللسانيات، ص185.

([3]) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص11.

فقد جعل التداولية علما يبحث في المنطوقات الهادفة إلى إقامة تفاعل اجتماعي، ويبحث عن الوسائل الوسائط والكيفية التي تجعل من ملفوظ ما مساهما فاعلا وفعّالا في حل الشفرات المهمة، وفك الطلاسم، وفتح الجسور بين الباث والمتلقين.

ومنهم من جعل التداولية تتجاوز علم الدلالة إلى كل العلامات اللغوية وغير اللغوية، وكل الإشارات، وكل ما يعنيه القول، وما يمكن أن يحمله بصدقه ومجازه، فتتجاوز الدلالة الصريحة إلى ما وراء القول للوصول إلى المعنى، بل تتجاوب مع تفاعل السامع والمتكلم وتواطؤهما لحدوث عملية الاتصال بكل نجاح، لهذا عرّفها البعض على أنها دراسة جوانب السياق التي تشفر شكليا في تراكيب اللغة وهي عندئذ جزء من مقدرة المستعمل [1].

فهي علم يبحث في كل ما من شأنه أن يقرب الفهم والتواصل بين المتكلم والسامع، وفي السياق وفي كل الظروف الاجتماعية، الثقافية والتاريخية، الزمانية والمكانية التي يمكن أن تساعد المستمع وتحرك كفاءته ومقدرته للوصول إلى معاني المتكلم ومقاصده وأغراض كلامه، فالسامع يسعى إلى كسر شفرة المعنى الموجود في ذهن المتكلم وهو في حالة كمون إلى معنى موجود بالقوة، فالكل يتعاون ويتعاضد لإبراز المعنى الكامن في كلام ما من خلال السياقات المتعددة المجالات.

أما" اوستين" فقد كان له رأي كذلك في تحديد مفهوم للتداولية فهي حسب رأيه حقل شامل لمجموعة من العلوم والمعارف، تتضافر كل هذه المعارف لتوصل المعنى، فهدفها هو الاتصال والتبليغ وما كل تلك الحقول إلا وسيلة تنجح العملية الاتصالية التواصلية.

([1]) طه عبد الرحمن: تكامل المعارف اللسانية والمنطق، مجلة دراسات سيميائية أدبية، ع2، المغرب، 1988/1987، ص120.

فالتداولية بهذا المفهوم تقودنا إلى المفهوم الذي أشار إليه" محمد صلاح الدين الشريف" والمستوحى من مفهوم "بيرس" المرتكز على المنطق حيث قال: "تقوم البرغماتية على تصنيفها داخل نظام عام وله جذوره في مشروع "بيرس" الهادف إلى وضع علامة دلائلية تكون نظرية منطقية عامة".

فهي حسبه تأخذ مفهوما ينطلق من أنها طريقة في التفكير تبحث عن معنى الإشارات والعلامات وكل روابط الاتصال اللغوية وغير اللغوية، مستندة في ذلك على المنطق وأعمال العقل، وربط الدال بالمدلول، فهي تنقل الواقع، وتكون وسيلة من وسائل الاتصال كما تهدف إلى إرساء قواعد عامة للفعل وعلاقته بالمحيط والواقع، وربطه بالفكر بهدف التواصل والتبليغ ولعل من بين الذين انتهجوا هذا التعريف وتبنوه وتأثروا به الباحث "أمبر تواكيو" الذي ساهم في إثراء نظريات القراءة والأدب من خلال مفهومه للتداولية البيرسية والمرتكزة على القصد والإبلاغ والاتصال، حيث أنه يؤمن بالنص المفتوح، بالنص الذي يحمل دلالات لا متناهية فالنص الخالد عنده "هو النص الذي يحقق أكبر نسبة تواصلية في كل ذلك إلا من خلال استخدام لغة تداولية تسهل الفهم وتقرب مساحة النص من القارئ" [1].

كما وقد وجه اهتمامه للقارئ واستجابته مع النص حتى تكون العملية الاتصالية التواصلية ناجحة، وجعل اللغة جانبا من جوانب التحليل وليست هي الجانب الوحيد، فقد اعتمد على أمور خارجة عن اللغة كالسياق والقارئ والناقل من خلال جوانب متعددة خارجة عن اللغة ذاتها وتجاوز بذلك مقولة دراسة اللغة بذاتها ولأجل ذاتها السوسيرية، وجعل الدراسة قابلة لكل ما من شأنه أن يخدم العملية التواصلية لغوية كانت أم دلائلية،

(1) الجيلالي دلاش: مدخل اللسانيات التداولية، ص14-15.

علامية، ليصبح عنده كل شيء قابلا للتأويل ويكون بذلك الخطاب منفتحًا على كل الجوانب.

ونظرا لهذا التشعب والتفرع لمفهوم التداولية فقد فكر الباحث "بوهلر" أن ينقل البحث من اللسانيات الجامدة إلى اللسانيات الحيوية أي جعل اللسانيات تمتاز بالديناميكية لا السكونية حيث تنصرف مهمة اللساني إلى دراسة الاستعمال البشري الخاص للدليل[1].

كما حاول أن يكشف عن أغراض المتكلمين من خلال كيفيات استعمالهم للأدلة والرموز حتى يؤثروا على المرسل إليه، وقد وضع "بوهلر" أربعة وظائف تتزامن والنشاط اللغوي فتدعمه وتحاول إيصال المرسل بالمرسل إليه وتحقق العملية الإبلاغية.

هذه الوظائف هي:

* وظيفة التمثيل.

* وظيفة التعبير.

* وظيفة النداء.

* الوظيفة المزدوجة: التعبير والنداء.

فكل هذه الوظائف تتحد لتنجح العملية الابلاغية بإرادة المرسل وقصده، فإرادة المرسل إليه هي محاولته الوصول إلى فهم مقاصد المتكلم، فهو ينتقل من الفعل اللغوي إلى نشاط حقيقي وبالتالي نلاحظ أن الباحث يكشف عن أغراض المتكلم من خلال الاستعمال أي استعمال الأدلة والرموز.

([1]) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص14.

وقد كان من بين المعرفين لها كذلك "الأستاذ مسعود صحراوي الذي جعلها علما متداخل الجوانب، متشعب الآفاق يدرس كل الظواهر اللغوية وسياقها في مجال الاستعمال حيث عرفها بقوله: "ليست علما لغويًا محضًا، علمًا يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية في مجال الاستعمال وتتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي. ومن هنا تكون جديرة بأن تسمى علم الاستعمال اللغوي"" [1].

إن الأستاذ "مسعود صحراوي" جعل التداولية علما يدرس كل الجوانب المساعدة على التواصل اللغوي فهي لا تقف عند حدود الشكل اللغوي ولا العلامات والشارات بل ربما؛ تستثمر كل ذلك وتتجاوزه بهدف الوصول إلى التواصل الإنساني، فهي عنده علم مقصدية الخطاب.

([1]) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص14.

ثانيا: نشأة التداولية وتطورها.

التداولية وهي تبحث عن حيثيات المعنى ستكون ملتقى الدراسات المختلفة، وطبيعة المعنى وتحصيله تتداخل فيه مختلف الدراسات من فلسفة ومنطق وقانون وغيرها.

تبلورت هذه النظرية اللسانية ورسمت منهجها الخاص وحدودها المميزة لها كنظرية مستقلة لها وجودها المستقل عن أسسها الفلسفية والقانونية، فقد قام هذا المنهج على العديد من المقولات والنظريات التي تطوف حول المعنى التداولي.

وتسعى النظريات التداولية من خلال الأهداف المسطرة لها إلى الإجابة عن تساؤلات من النمط الآتي:

* من يتكلم؟ من يقع عليه الكلام؟

* ماذا نفعل عندما نتكلم؟

* ما هي قيود الحديث؟

* أين يكمن الغموض في الكلام؟

* لماذا نقول أشياء ثم نصرّح بعدم قولها مباشرة؟

* لماذا التلميح أبلغ من التصريح؟

* متى يكون الكلام إقناعا [1].

والتداولية للإجابة عن هذه التساؤلات تستعين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية وأخرى وبالتالي فإن نشأتها ستكون نتاج هذه الحقول المختلفة سواء بشكل مباشر أو غير ذلك.

([1]) عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، ط1، 2003م، ص8.

ثالثا: إرهاصات الدراسات التداولية.

1. عند علماء الغرب"

أ. عند شارل ساندرس بيرس:

يعتبر الفيلسوف السيميائي تشارلز ساندرس بيرس من الأوائل الذين أحدثوا تطورا في المجال اللساني والفلسفي، حيث ارتبطت عنده التداولية بالمنطق ثم بالسيموطيقا.

وارتبطت كذلك بميدان المعرفة والمنهج العلمي، فقد ظهرت ملامح التداولية الأولى مع ظهور مقالة "كيف نجعل أفكارنا واضحة" عام 1878 وقد تساءل بيرس متى يكون للفكرة معنى؟

ودرس الدليل وعلل إدراكه بواسطة التفاعل الذي يحدث بين الذوات والنشاط السيميائي وقد حاول تطوير التجربة الإنسانية من خلال الأدلة، وربطها بالواقع الاجتماعي ورأى أن الواقع المدلول عليه يفترض تجربة إنسانية مبنية لا على ما هو فردي بل على ما هو اجتماعي [1].

وقد اختلف مفهوم "بيرس" للتداولية بتطور مراحل فكره، إذ انطلق أولا بالتساؤل والبحث عن كيفية جعل أفكارنا أكثر وضوحًا إلى أن تصورنا لموضوع ما يقاس بالنتائج العلمية المترتبة عند "بيرس" من حيث أنها منهج متصل بالمنهج العلمي.

كما وقد اهتم بالإشارة اهتماما بالغًا، وبحث عن الطرق التي بواسطتها يتم الاتصال بين الأفراد وجعلها نظرية ليعتبر من خلال ذلك فرعًا من السيميائيات، وذلك

(1) نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2004م، ص198.

فيما كتبه وعبّر عنه في تلخيصه لإطارها العام وذلك أن اللسانيات المتداولة تفترض كلا من الدراسة التركيبية والدلالية.

فالتداولية بهذا المنظور هي نقل للواقع ووسيلة من وسائل المعرفة والاتصال، ومنهج لجميع ميادين المعرفة، ولذلك رأى بيرس أن بالتحديد التداولي تتحدد العلامة اللسانية بحكم استعمالها في تنسيق مع علامات أخرى من طرف أفراد جماعة معينة[1].

فللعلامة اللسانية علاقة بظروف استعمالها ومحيطها.

ب. عند تشارلز موريس:

يعتبر من مؤسسي ومتطوري التداولية، فقد اعتبر التداولية جزءا من السيميائية عند تمييزه لثلاثة فروع لهذه الأخيرة "السيميائية" وهي على التوالي علم التراكيب، علم الدلالة، التداولية [2].

كما وقد نبه موريس إلى علاقة العلامة بمستعمليها وطريقة توظيفها وأثرها في المتلقين ونبه كذلك إلى علاقة الرموز بمؤوليها، وكل هذه الفروع مرتبطة يبعضها ارتباطا وثيقا.

فالتداولية تدرس كيفية تفسير المتلقي للعلامة، وهذا التفسير لا يتم بمعزل عن كل البنى التركيبية والنحوية للغة المستخدمة، لأن النظام اللغوي يتركز على الأشياء والعلامات كذلك بمراجع تحيل إليها في العالم الخارجي، وفهمها يستوجب الإحالة إلى مراجعها، وهذا مبحث دلالي والتداولية تعتمد على عِلْمَيْ التركيب والدلالة في محاولتها للكشف عن مقاصد المتكلم ولقد نظر موريس إلى الأدلة وبحث كيفيات تأثيرها على المرسل إليه، وقد نظر إليها نظرة سلوكية حين اعتبرها طاغية على الموقف فهي التي

([1]) محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص9.

([2]) الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص18-19.

تُهَيِئُ المخاطب إلى اتخاذ رد فعل معّين، فكل قول في وضع معين يؤدي إلى نفس الإجابة، أو رد الفعل في كل مرة يستوجب دليلا ما اتخاذ موقف لدى المتلقي سواء أكان الموقف إيجابيا أم سلبيا إزاء حدث ما أو شيء ما أو مقام ما.

فتشارلز موريس لم يبتعد كثيرا عن تصور"بيرس" إلا من حيث البعد السلوكي، فمفهومه كان محفزا وسببا للنهوض بمجموعة من الدراسات، تضمنت دراسة الظواهر النفسية الاجتماعية الموجودة داخل أنظمة العلامات بشكل عام وداخل اللغة بشكل خاص إضافة إلى دراسة التصورات.

ج. عند فينيجنشتاين:

هذا العالم ينحو منحى فلسفيا، لكنه سرعان ما عدل عن ذلك واتجه إلى دراسة اللغة العادية، وتعتمد هذه الفلسفة على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: الدلالة، القاعدة، ألعاب اللغة.

1. **الدلالة:** فرّق بين الجملة والقول وجعل الجملة أقل اتساعا من القول.

2. **القاعدة:** هي مجموعة المثل الصالحة لعدد كبير من الأحوال والمتكلمين والتي تسمح بتنويع النشاط اللغوي، وهي القاعدة النحوية الصحيحة في الترتيب والاستعمال.

3. **ألعاب اللغة:** هذا المفهوم لا ينفصل عن مفهومي الدلالة والقاعدة، فقد تنوع النشاط اللغوي وتعددت الطرائق في استخدام الجملة الواحدة كالشكر والتحية [1].

([1]) نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2004م، ص198.

فاللغة حسبه "ليست حسابا منطقيا، بل كل لفظة لها معنى معين، ولكل جملة معنى في سياق محدد فالكلمة والجملة تكتسب معنا باستخدامها" [1].

مع العلم أن هذا الفيلسوف قد ساهم مساهمة فعالة في مجال التداولية حيث جعل الاستعمال هو الذي يبث الحياة والحركة في اللغة، وجعل التواصل هدفا.

د. عند جون أوستين:

وبالرغم من الجهود الفلسفية في مجال اللغة، والتداولية على وجه الخصوص، إلا أنّ البحث فيها لم يتضح وإجراءاتها التحليلية لم ترقَ إلى العلمية والموضوعية إلا بمجيء الفيلسوف "جون أوستين" وكانت مرحلة الإكمال والنضج عند أوستين. وهو فيلسوف تأثر بمن سبقه كالفيلسوف فنجنشتاين الذي اعتبر اللغة تُستخدم لِتصف العالم، وما هي إلا أداة رمزية تشير إلى الواقع والوقائع الخارجية وقد تصدى الفيلسوف أوستين إلى هذه الفكرة ونقدها وأنكر أن تكون الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار ووصفه حال الوقائع وصفا إما يكون صادقا أو كاذبا.

وأطلق عليه "المغالطة الوصفية" لتميز بعدها بين نوعين من العبارات التي تكون أفعالا منجزة، فالأولى تخبر عن وقائع العالم الخارجي ويمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، والثانية تُنْجَزُ بها أفْعالاً فهي لا تحتمل صدقا أو كذبا [2].

ومما سبق يمكن القول إن أوستين وضع نظرية الأفعال الكلامية، وقد ميز بين نوعين من الأفعال اللغوية:

([1]) محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص9.

([2]) آن روبل جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المنظمة العربية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، يوليو 2003م، ص 30-31، 99.

1. أفعال إخبارية: تتمثل في جملة الوقائع الخارجية التي يحكم عليها بمعيار الصدق والكذب ويخلص أوستين إلى وجود جملة وصفية إثباتيه أو تقريرية يمكن أن تكون كاذبة أو صادقة، فقولنا مثلا أن الأرض تدور حول نفسها فهذا فعل إخباري يتأكد صدقة من خلال مطابقة للوقائع.

2. أفعال أدائية: إنشائية تتمثل في الأفعال التي لا تصف الواقع ويحكم عليها بعيار ثان وهي النجاح والتوفيق أو الإخفاق، ويسمي أوستين هذه الأقوال بالأفعال الإنشائية على عكس الزمرة الأولى. وقد نفى وصفها بالصدق أو الكذب، وأكد أن هذه الأقوال قد تنجح أو تخفق، أو أنها تستجيب لمقتضى الحال أولا، وصفة التوفيق لن تتحقق إلا بتحقيق شروط معينة وهي نوعان [1]:

أ. تكوينية: وهي ضرورية لتحقيق الفعل الأدائي وتتمثل في:

* وجود إجراء عرفي مقبول، أو تأثير عرفي مقبول.

* أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة من طرف أناس معينين في ظروف معينة.

* أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء.

* أن يكون التنفيذ صحيحًا، أي الابتعاد عن استعمال الكلمات الغامضة.

* أن يكون التنفيذ كاملا، مع ذكر الاستعمالات اللغوية المناسبة.

ب. الشروط القياسية: وحضور هذه الشروط لازم للحكم على الفعل بالتوفيق أو عدمه ويمكن تلخيصها فيما يلي [2]:

* ضرورة كون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره ومشاعره ونواياه.

([1]) محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص9.

([2]) الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 25-26.

* أن يلتزم القائل بما يقول فعلاً.

ولما اتضح لأوستين أن كثيرا من الأفعال الإخبارية تقوم بوظيفة الأفعال الأدائية برغم ما بذله من جهد في التمييز بين هذين النوعين من الأفعال أي الأدائية والإخبارية طرح سؤلا كيف ننجز أفعالا حين ننطق أقوالا؟

وفي محاولته للإجابة على التساؤل المطروح رأى أن الفعل الكلامي مركب من ثلاثة أفعال، وهي تشكل كيانا واحدًا، ويقع حدوثها في وقت واحد. علما أن هذه الأفعال لا ينفصل جانب من جوانبها عن الآخر إلا في الدراسة وهي [1]:

1. الفعل اللفظي: وله عدة جوانب:

* **الفعل الصوتي:** ويتمثل في التلفظ أي إنتاج أصوات، وهو ما يتألف من أصوات لغوية مفهومة في تركيب إسنادي صحيح له معنى.

* **الفعل التبليغي:** الكلمة لها صورة صوتية وتنتمي إلى لغة محددة وتخضع لقواعد نحوية.

* **الفعل الخطابي:** وهو الذي يجعل لتلك الكلمات دلالات معينة.

2. الفعل الإنجازي الغرضي: وهو ما يؤديه الفعل اللفظي من معنى إضافي، ويصطلح عليه في الاستعمال كالوعد والتحذير، الأمر والنصح، فهذا الأمر يتعلق بتحقيق قصد المتكلم.

3. الفعل التأثيري: وهو الأثر ورد الفعل الذي يصدر من المتلقي أو السامع، ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع أو المخاطب سواء أكان تأثير جسديا أم فكريا أم شعوريا، فالمتكلم يحدث في السامع تأثيرا على كل المستويات.

([1]) الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 24.

ومن بين كل الأفعال لأنه منها ولا تأثير له على السامع، وقّد عدَّ أوستين الفعل الإنجازي جوهر أفعال الكلام حتى أصبحت تدعى نظريته بنظرية الأفعال الانجازية أو النظرية الإنجازية [1].

وذلك لأن الفعل الإخباري يرتبط بمقصد المتكلم وعلى المتلقين بذل جهده للوصول إلى مفهومه، وبناء على الأفعال الإنجازية، قام أوستين بتصنيف الأفعال الكلامية إلى خمس أصناف:

الأفعال اللغوية الدالة على الحكم أو أفعال الأحكام: وهي أفعال تعبّر عن حكم يصدر من حكم وقد يكون نهائيًا أو مرحليًا، وقد تكون نافذة أو غير نافذة وقد تكون تقديرية أو ظنية مثل : قدّر، حكم على...

الأفعال اللغوية الدالة على الممارسة أو أفعال القرارات: وهي أفعال تعبر عن اتخاذ قرار لصالح أو ضد شخص مثل: عيّن، نصح، حذّر...

الأفعال اللغوية الدالة على الوعد أو أفعال التعهد: وهي الأفعال التي يتعهد فيها المرسل بفعل شيء فيلزم نفسه به مثل: أعد، أتعاقد على، أقسم...

الأفعال اللغوية الدالة على السيرة أو أفعال السلوك: وهي الأفعال التي تًعمل رد فعل سلوك الآخرين كالاعتذار والشكر، التهنئة و الرجاء...

الأفعال اللغوية الدالة على الغرض أو أفعال الإيضاح: وهي أفعال تستعمل لتوضيح وجهة نظر أو تبيين رأي، وتأتي بالحجج والبراهين مثل: الإثبات والإنكار، المطابقة والاعتراف، الاستفهام وتقوم الأفعال بضبط مكان أقوالنا داخل الحديث أو الحوار.

([1]) الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 24.

هـ. الفيلسوف "سيرل":

فقد كانت له جهود كذلك في هذا المجال اللساني فقد أكمل مساعي أوستين كما وقد أحكم الأسس المنهجية التي تقوم عليها هذه النظرية، وقد كان ما قدمه من أعمال حول الفعل الإنجازي كافيا لأن ينطلق "سيرل" من هذه الأرضية، فبعد ما استفاد من أستاذه "أوستين" اقترح بعض التعديلات وطوّر نظرية الأفعال اللغوية: ويمكن أن نلخص جهوده في ما يلي:

* نص على أن الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وان للقوة الإنجازية دليلا يسمى "دليل القوة الإنجازية"، وقد بيّن أن الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلّم بنطقه لجُملة معينة يكون باستعماله لصيغة معينة تدل على دلالة معينة كذلك، كالأمر أو النهي أو التنغيم.

* الفعل الكلامي عنده مرتبط بالعُرف اللغوي والاجتماعي، وهو أوسع من أن يقتصر على مُراد المتكلم.

* طوّر كذلك شروط الملائمة وجعلها أربعة وهي على التوالي [1]:

شروط المحتوى القضوي: وهو الذي يقتضي فعلا في المستقبل ويطلب من المخاطب كفعل الوعد.

الشرط التمهيدي: يتحقق هذا الشرط إذا كان المخاطب قادرًا على إنجاز الفعل، والمتكلم على يقين القدرة.

شروط الإخلاص: ويتحقق حيث يكون المتكلم مخلصا في أداء الفعل، فلا يقول غير ما يقصد، ولا يزعم أنه قادر على فعل ما لا يستطيع.

([1]) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 48.

الشرط الأساسي: ويتحقق من خلال محاولة المتكلم التأثير في السامع للقيام بالفعل وانجازه حقا.

إضافة إلى ذلك فقد قسّم الأفعال الكلامية إلى أفعال مباشرة وأخرى غير مباشرة [1].

أما الأفعال المباشرة فقد انطلق "سيرل" من مبدإ فلاسفة اللغة العادية القائل بأن القول هو العمل، لأن القول باعتباره شكلا من السلوك الاجتماعي، وهذا يعني إنجاز أربعة أفعال في الوقت نفسه وهي: فعل القول، فعل الإسناد، فعل الإنشاء، فعل التأثير فأما فعل القول فهو الذي يتمثل في التلفظ بكلمات وجمل ذات بنى تركيبية وصرفية ونحوية، أما الفعل الإسناد فهو الفعل الذي يقوم بربط صلة بين المرسل والمرسل إليه، وأما فعل الإنشاء فهو القصد المعبر عنه في القول الذي قد يكون تحذيرا أو تهديدًا، أو وعدًا أو وعيدا أو أمرًا وأمّا الفعل التأثيري فيكمن في محاولة المتكلّم التأثير على السامع ولكن دون أن ننسى دور المستمع الذي يريد الوصول إلى مقاصد المتكلم باعتماده على جميع العناصر المفضية للتواصل، والفعل المباشر عنده هي الأقوال التي تتوفر على تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول أو تطابق المعنى والقصد.

الأفعال غير المباشرة فيها ينتقل المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي، وهي أفعال تحتاج إلى تأويل لإظهار قصدها الإنجازي كالاستعارة والكناية.

كما وقد عمل "سيرل" على تطوير نظرية الأفعال الكلامية وأضاف إلى ما جاء به "أوستين" أفكارا هامة. وقدّم لهذه الأفعال تصنيفا جديدًا وبديلا يقوم على أسس منهجية وهي: الغرض الإنجازي، اتجاه المطابقة، شرط الإخلاص.

([1]) الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 29.

وقد جعل نظرية الأفعال الكلامية مقسمة إلى خمسة كما قسّمها أوستين ويمكن إيجازها فيما يلي [1]:

1. **الإخباريات:** الغرض الإنجازي فيها وصف المتكلم واقعة معينة من خلال قضية، والأفعال في هذا الصنف تحتمل الصدق والكذب، أما اتجاه المطابقة فيكون من الكلمات إلى العالم الخارجي.

2. **التوجيهات:** ويتمثل الغرض الإنجازي فيها في محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء أو إصدار رد فعل معين، والأساس الثاني يكمن في الانتقال من العالم إلى الكلمات وشرط الإخلاص يتمثل في الرغبة الصادقة والإرادة ومن أمثلة، النصح والأمر والاستعطاف...

3. **الإلتزاميات:** غرضها الإنجازي فيها يتمثل في التعبير عن التزام المتكلم بفعل شيء في المستقبل وأمّا اتجاه المطابقة فيها فهو الانتقال إلى ذلك من العالم إلى الكلمات.

4. **التعبيريات:** وغرضها الإنجازي كذلك يتمثل في التعبير عن الموقف النفسي تعبيرا يتوافر فيه شرط الإخلاص. ويدخل فيه التهنئة والشكر والاعتذار والمواساة، فالمرسل لا يجعل كلماته مطابقة للعالم الخارجي، وإنما المطلوب فيه هو النية والإخلاص.

5. **الاعلانيات:** وأهم ما يميزها أن أداءها يتمثل في مطابقة محتواها القضوي للعالم الخارجي، فمثلا تأييد فعل إعلان الحرب أداء ناجحًا، فالحرب معلنة فعلا أمّا اتجاه المطابقة فسيكون فعلا من العالم إلى الكلمات، أو من الكلمات إلى العالم ولا تحتاج إلى شروط الإخلاص هنا.

([1]) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص49.

فالبحث والتحليل التداولي يتضمن عددا من العناصر:

* إشاريات.

* افتراض مسبق واستلزام للحوار إضافة إلى نظرية أفعال الكلام.

* إرهاصات التداولية عند العلماء العرب.

2. عند علماء العرب:

المنهج التداولي هو مستوى تصنيف إجرائي في الدراسات اللغوية ويتجاوزها دراسة المستوى الدلالي، ويبحث في العلامات اللغوية بمؤوليها، مما يبرز أهمية دراسة اللغة عند استعمالها، كما يعني بدراسة مقاصد المرسل، وكيف يمكن للمرسل أن يبلّغها في مستوى يتجاوز دلالة القول الحرفية، كما يعنى هذا المنهج بكيفية توظيف المرسل للمستويات اللغوية المختلفة في سياق معّين حتى يجعله ملائما لذلك السياق، ويكون ذلك بربط إنجازه اللغوي بعناصر السياق الذي حدث فيه، ومنها ما هو مكوّن ذاتي متضمن لمقاصد المتكلم ومعتقداته، وكذلك اهتماماته ورغباته ومنها كذلك المكونات الموضوعية أي الوقائع الخارجية مثل: زمن القول ومكانه، وكذلك العلاقة بين طرفي الخطاب.

وهذا ما تناوله العرب القدامى والمحدثون رغم ندرة الدراسات المختصة والموّصلة للمنهج التداولي، بَيْدَ أن هذا لا يعني غيابها تماما في الدراسات القديمة بصورة عَامة، إذ نجدها وردت في صورة مبثوثة ومعالجات متفرقة بقصد أو بغيره من خلال طرق العرض ونجد ذلك في كثير من الدراسات البلاغية ويتضح هذا في بعض الأعمال منها دراسات **السكاكي** في مفتاح العلوم، **والجرجاني** في أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، **والجاحظ** في البيان والتبيين إضافة إلى **ابن سنان الخفاجي** في سر الفصاحة [1].

([1]) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 171.

فدراسة عملية التواصل أو الاتصال قديمة، قد تعود جذورها إلى الدراسات التنظرية الأولى عند **الجاحظ** و**أبي هلال العسكري، وابن قتيبة**، وغيرهم من العلماء العرب، فقد اهتموا بالأثر الناتج مباشرة عن الرسالة، والشروط التي تجعل الخطاب ناجحًا كما ركزوا على المرسل والمتلقي والرسالة وعملية التأثير مع القصد ونوايا المتكلم، إضافة إلى الفائدة من الكلام والإفهام.

ويذهب الكاتب محمد العمري في كتابه "البلاغة العربية" إلى أن التداولية الحديثة هي بعد جاحظي في أصله لاهتمام الجاحظ وتركيزه على عملية التأثير في المتلقي، والإقناع، وقد سميت عنده بنظرية التأثير والمقام [1].

* **فالجاحظ** من خلال تقسيمه للبيان إلى ثلاثة وظائف واهتمامه أكثر بالوظيفة التأثيرية والتي تمثل مهما في التداوليات الحديثة.

فيقول في كتابه "البيان والتبيين" أما بعد، يمكن إرجاع وظائف البيان اعتمادا على كل ما سبق إلى ثلاث وظائف أساسية هي:

* الوظيفة الإخبارية المعرفية التعليمية (حالة حياد) إظهار الأمر على وجه الإخبار قصد الإفهام.

* الوظيفة التأثيرية (حالة الاختلاف) تقديم الأمر على وجه الاستمالة وجلب القلوب.

* الوظيفة الحجاجية (حالة الخصام) إظهار الأمر على وجه الاحتجاج والاضطرار [2].

فهذه الوظائف يمكن عدّها جوهر النظرية التداولية في الدراسات المعاصرة فهي تهتم بالتواصل، الإقناع والتأثير، إيصال المعنى وتقديم الفائدة، وضرورة استعمال

([1]) محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، (د، ط)، 1999م، ص293.

([2]) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الجاحظ، مصر، ج10، ط4، 1975م، ص75.

المعاني والإخبار عن المعنى هو الذي يضمن تقريبه إلى الفهم من حيث تركيزه على ضرورة إفهام المخاطب وإبلاغه محتوى الرسالة الأدبية.

* كما لا يفوتنا أن نشير إلى "**ابن سنان الخفاجي**" الذي تطرق إلى التداولية الحديثة ضمنيًا، وذلك إثر حديثه عن الفائدة التي نرجوها من الكلام، فهو يشترط في الكلام الصحيح الانتظام والفائدة، وإلا فلا يمكن عدّه كلامًا، إلا إذا حقق الفائدة المرجوة منه، فهذا يعني أن الكلام عنده له وظيفة نفعية، كما تحدث عن المواضعة والقصد، إضافة إلى استعمال المتكلم له القصد معين [1].

* أما أذا تطرقنا إلى "**حازم القرطاجني**" فإننا نجده لا يعتبر الكلام الذي لا يدل على معنى كلامًا، فقد أشار إلى فكرة القصد هنا، فهو يقول: "لما كان الكلام أولى الأشياء، بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها..." [2].

فالكلام الذي يكون دليلا على المعنى يمكن أن يشكل أساسا للدراسات اللسانية الحديثة، مع تحقيق التفاهم وتحقيق التواصل، فأي كلام مرسل من شخص إلى شخص آخر يحمل قصدًا ومعنى وفائدة معينة يريد المرسِل إبلاغها وإيصالها إلى المتلقي.

إضافة إلى كل من عناصر العملية التواصلية من قصد ومنفعة وإفهام هناك قضية التأثير بين كل من المتكلم والمتلقي، فالمتكلم يبتغي من هذه العملية التواصلية إما إفادة المخاطب أو الاستفادة منه.

([1]) أبي محمد عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 1976م، ص33.

([2]) مجلة الوصل: معهد اللغة العربية والأدب العربي، جامعة تلمسان، ع1، جانفي 1994، نظرية المقاصد بين حازم ونظرية الأفعال اللغوية المعاصرة، محمد أديوان، جامعة الرباط، كلية الآداب، ص25.

ومبدأ القصد وربطه بمفهوم التلفظ والاهتمام بهذا المبدإ يبدو واضحًا عند ابن جنّي في تعريفه للغة فيقول: "أما حدّها فإنها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم"[1].

فاللغة عنده مجموعة من الأصوات والألفاظ المجردة، كلما أردنا التعبير عن غرض ما وقصد معيّن عمدنا إلى سبك واختيار هذه الملفوظات، وهذا ما تقاطع فيه ابن جنّي مع ما أقرته التداولية المعاصرة، فمجال هذه التداوليات هو الملفوظات داخل السياق أي أثناء الاستعمال والتلفظ [2].

كما تعد البلاغة والدراسات البلاغية من أهم وأبرز الدراسات التي تربط بين دراسة اللغة واستعمالها في السياق، فالمتتبع والمتمعن في موضوعات البلاغة العربية. يجد أن لها علاقة شراكة بينها وبين اللسانيات التداولية وذلك في اعتمادهما أو عدّهما اللغة أداة لممارسة الفعل في سيق متعددة.

وعلى حدّ تعبير جيفري لتيش (J. Leitch) فالبلاغة تداولية في صميمها. إذ أنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع [3].

وفي البلاغة العربية والمتتبع لموضوعاتها يجد فيها عناصر المقاربة التداولية في الخطابات البلاغية، ويجد من السمات البارزة فيها عنصري السياق والمقام إضافة إلى المقاصد التي تستهدف من الخطاب انطلاقا من مبدأ لكل مقام مقال [4].

([1]) أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ج2، ط2، 1952م، ص33.

([2]) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص29.

([3]) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 2004م، ص31.

([4]) إدريس عمران: نظريات في البلاغة العربية والنماذج اللسانية الحديثة نظرية النحو الوظيفي أنموذجا، ص1.

فالبلاغيون العرب اهتموا بفكرة المقام ومقتضى الحال كذلك وأدرجوها ضمن ملاحظاتهم فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين [1].

وهي فكرة وثيقة الصلة بالتداولية فأبو هلال العسكري يقول: "إذا كان موضوع الكلام على الإفهام، فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقة، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتنعدم منفعة الخطاب" [2].

* فقد ربط **أبو هلال العسكري** إفادة الخطاب بتحديد الغاية من الفكرة والسياق الذي وردت فيه وبيان حال المتكلم والسامع، ثم مراعاة الحالة الاجتماعية للمتلقين، كما أنه جعل من المتلقي شريكا في العملية التواصلية.

ونجد كذلك السكاكي قد لفت الانتباه إلى عناصر المقام المختلفة فيقول في هذا: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم... ومقام الجدّ يغاير مقام الهزل...، ومقام البناء على السؤال غير مقام البناء على الإنكار" [3].

وقد كان لعبد القاهر الجرجاني رأي كذلك، هذا الذي جمع بين البلاغة والنحو، فقد ثبّت قواعد ودعائم اللغة العربية وكشف عن أسرارها ضمن ما سماه بنظرية النظم

([1]) حورية رزقي: الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية، ماجستير في علوم اللسان العربي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006م، ص42.

([2]) دلال وشن: الإفادات والمقاصد التبليغية في النحو العربي من منظور اللسانيات التداولية، ماجستير في علوم اللسان العربي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008م، ص61.

([3]) السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق حمدي محمدي قابيل، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت)، ص158.

إذ جعل النظم دليلا على الكفاءة الذهنية التي يعتمد عليها المرسل في انجاز الخطاب، بناء على الملاءمة بين الكفاءة اللغوية الكامنة في الذهن وعناصر السياق الخارجي [1].

وقد تكلم عن آلية التقديم والتأخير التي لا تكون إلا لقصد وغاية وكل ذلك استجابة لعناصر السياق، كالإخبار والشرط والجزاء، وكذلك في الحال، إضافة إلى الفصل والوصل والإظهار والإضمار، والتكرار كذلك، فهي تكون طبقا للمعاني التي ترومها والأغراض التي تؤمها.

فترتيب هذه العناصر اللغوية لم يأت جزافا، بل كان نتيجة واستجابة تداولية لبعض عناصر السياق.

فكل ترتيب يكون ملائما لغرض وقصد معّين، يستدعيه سياق الخطاب [2].

وقد اقتضت الحاجة في بعض دراسات الأصوليين إلى الإلمام بأدوات المنهج التداولي وآلياته، ومتطلباته السياقية، فالدراسات الأصولية قائمة على البحث في الخطاب ذي السياقات المختلفة، ومن هذه الدراسات ما يتعلق بإنتاج المعنى وتأويله، وشروط ترجيح معنى على معنى آخر، وهذا ما نجده جلّيا في دراسات الشاطبي في الموافقات والغزالي في المستصفى، وهناك بعض الدراسات التي لامست جانبا من جوانب المنهج التداولي ونجد منها الفتاوى "لابن تيمية" وإعلام الموقعين "لابن قيم الجوزية".

فكانت هذه شذرات متناثرة يؤدي القصد فيها دورًا في معرفة المعنى، وقد انقسم العلماء الأصوليون في ذلك إلى فريقين: فريق حنفي وآخر شافعي ويضبط هذا التقسيم

([1]) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 2004م، ص31.

([2]) إدريس عمران: نظرات في البلاغة العربية والنماذج اللسانية الحديثة نظرية النحو الوظيفي أنموذجا، ص1.

بمبدأ القصدية، فلا كلام إلا مع وجود القصد، فالقصد من القول هو الذي يُوَرّث عنه استلزاماته الصبغة السياقية أو المقامية.

قد درسوا ثنائية الخبر والإنشاء وقرنوها بمبدأ القصد، فالمتقدمون منهم في تمييزهم بينهما أي (الخبر والإنشاء) لم يكونوا مختلفين عما ذهب إليه البلاغيون والنحاة، أما المتأخرون منهم فقد ميزوا بين نوعين من الإنشاء [1]، نوع يختص ألفاظه بالإنشاء سواء كان طلبيا (الأمر، التمني، النهي، الاستفهام...) أو غير طلبي (القسم، المدح، الذم...)

ونوع آخر تشترك ألفاظه بين الخبر والإنشاء وهي ألفاظ العقود.

فإن استخدمت ألفاظ الاستثناء الدالة عليه كان إنشاءً محضًا، وإن استخدمت لدلالة أخرى خرج من الإنشاء المباشر المحض إلى إنشاء العقود. كاستخدام أفعال الاستفهام مثل استفهم مثلا عوضًا عن هل أو همزة، فالقصد هنا يتدخل للتمييز بين الخبر والإنشاء.

أشار الأصوليون أشارات بسيطة في أهمية السياق ودوره في تفسير النص وفهمه فابن القيم يرى في هذا أن السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوّع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته [2].

([1]) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2000م، ص356.

([2]) ينظر: ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1424هـ، ص138.

والفهم عندهم يختلف باعتبارات مختلفة وعدّة منها: الفهم بحسب مقصود المتكلم الذي يمثل غاية البحث الأصولي وغرض التشريع بل هو الحكم الذي يسعون للوصول إليه، وعلى السامع أن يُعوّل على السياق اللغوي للنصوص بمساعدة دلائل عقلية وحالية حتى يكشف عن مراد المتكلم ومقصوده [1].

ويبدو الجهد العربي في البحث التداولي في التمييز بين الخبر والإنشاء كبيرا فكان هذا التميز يعتمد معايير مختلفة باختلاف المراحل، فكان أن اعتمد العلماء العرب في مرحلة أولى معيار قبول الصدق والكذب، وفي مرحلة لاحقة معيار مطابقة النسبة الخارجية، واعتمدوا في مرحلة ثالثة معيار إيجاد النسبة الخارجية.

وهناك من علمائنا من ركزّ على معيار القصد **كالسبكي** في شرحه لتلخيصْ الخطيب **القزويني**، والشيرازي في شرح اللمعاني.

وقد كان علماء أصول الفقه من أحسن المستثمرين لظاهرة الخبر والإنشاء في إطارها التداولي [2]. كما سبق القول معتمدين مبادئ يمكن تلخيصها في: سياق الحال، ووضع المتكلم، موقعه من العملية التواصلية...إضافة إلى غرضه من الخطاب.

وقد طبّقوها على النص القرآني، ونصوص السنة النبوية الشريفة بغرض دراسة المعاني الوظيفية، فهذه المعاني تتغيّر بتغّير المقام، وقد خلصوا إلى استنباط أفعال كلامية جديدة ضمن بحثهم لمعاني الخبر والإنشاء من مثل: الإذن، الوجوب، التحريم والإباحة.

كما نجد أن البعد التداولي في النحو العربي واضح وذلك في تطبيقهم لظواهر الخبر والإنشاء ولاسيما ما جاء به النحويون مثل عبد القاهر الجرجاني والرضي

([1]) ينظر: ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ص140.

([2]) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م، ص172.

الاسترباذي ما أظهراه من عناية كبيرة بالارتباط التداولي بين الأسلوب من خبر أو إنشاء وبين معناه الإبلاغي ووظيفته التواصلية، "كما حرصَا على الاهتمام بالمعاني والأغراض المتوخاة من الخطاب، مع إصرارهما على أن البنى التركيبية تابعة للوظيفة التواصلية، كذلك فقد سلكا منهجا تداوليا في تحليل ظواهر البنى التركيبية، كالتقديم والتأخير، والتعيين والإثبات والنفي..." [1].

فهي لا تعدو أن تكون أغراضا وغايات تواصلية يسعى المتكلم من خلالها إلى تحقيق مراده مع حرصه على تضمين الخطاب فائدة تواصلية معينة أو تنبيه المخاطب أو تأكيد رسالة إبلاغية أو نداءه، أو إغراءه، أو تحذيره أو توبيخه...

كما أن كلا من الجرجاني والرضي لم يغفلا عن الاهتمام بالعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب، فالمتكلم له غرض وقصد من الكلام، أما المخاطب فالفائدة التي يجنيها من الخطاب، وقد كان اهتمام النحاة بالبعد التداولي للظواهر اللغوية كتطبيق معاني الخبر والإنشاء على بعض الظواهر النحوية، كما ناقشوا كثير من المعاني المتعلقة بإنجازيه الأساليب العربية بخلفية تداولية، فتطرقوا إلى فعل الإغراء، وفعل التحذير، وفعل النداء وغيرها من الأفعال الكلامية، مع العلم أن النحو العربي لم يكن تناولا للبنية اللغوية دون النظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة فقد اهتم بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعده منتج الخطاب، وكذلك السامع ونص الخطاب [2].

فللمتكلم مكانة بارزة كما للسامع في النحو العربي، والمتكلم يعتد به في التفريق بين الكلام والتكليم حيث إن التكليم هو تعليق الكلام بالمخاطب أما المتكلم فهو فاعل

([1]) خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، محاولة للتأصيل للدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009م، ص216.

([2]) المرجع نفسه، ص217.

الكلام والمراد به القول الذي يحسن السكوت عنه، والمفيد بالقصد، فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلم.

أما السامع فهو مرتبط بالفائدة المبتغاة من الكلام، وقد تتضح أهمية السامع والاهتمام به في باب الحذف حيث تميل أغلب اللغات إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة، فالحذف يكون بدليل يعرفه المخاطب أو السامع [1].

وللخطاب كذلك قيمة لدى النحاة ويتضح ذلك من خلال دراساتهم عن الأغراض المبتغاة من الأساليب وخروج الأسلوب من معناه الحقيقي إلى معنى آخر [2]، ومن المباحث النحوية التي اهتمت بتداولية الخطاب نجد التقديم والتأخير، وكذلك التعبير بالجمل الفعلية خلافا عن الجمل الاسمية، كما نجد أن هناك مجموعة من الموضوعات التي تناولها النحاة العرب قديما يشترك فيها اللسانيون التداوليون حديثا من وحدات لغوية نحو الضمائر، وأسماء الإشارة، والظروف بنوعيها، وكذلك المعنى وعلاقته بالبنية، وغيرها من الموضوعات الأخرى التي تهتم بالمتكلم والسامع على حد سواء إضافة إلى الخطاب.

كما أن كلا من الجرجاني والرضي لم يغفلا عن الاهتمام بالعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب، فالمتكلم له غرض وقصد من الكلام أما المخاطب فبإحتفائه والفائدة التي يجنيها من الخطاب وقد اهتم النحاة بالبعد التداولي للظواهر اللغوية كتطبيق معاني الخبر والإنشاء على بعض الظواهر النحوية، كما ناقشوا كثيرا من المعاني المتعلقة بانجازية الأساليب العربية بخلفية تداولية، فتطرقوا إلى فعل التأكيد، وفعل الإغراء، وفعل التحذير، وفعل النداء، وفعل الاستغاثة والندبة وغيرها من الأفعال الكلامية.

([1]) خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، محاولة للتأصيل للدرس العربي القديم، ص 223-224.

([2]) الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط5، 1980م، ص135.

وإذا ما نظرنا وتتبعنا علوم تراثنا العربي من نحو وبلاغة، وفقه وأصول، وتفسير وقراءات بعدّها وحدة متكاملة في دراسة اللغة يتضح لنا أن هناك اتجاها يهتم باستعمال اللغة وما يتصل بها من قرائن غير لفظية نحو: منزلة المتكلم وعلاقته بالسامع، حالة كل منهما النفسية وغيرها من القرائن فتراثنا ضخم فيه الكثير من المفاهيم والتصورات التي يمكن استقراؤها والتي تشبه ما جاء به التداوليون المعاصرون.

رابعا: نظرية أفعال الكلام.

قامت اللسانيات التداولية على تحليل مقاميات الخطاب ومقاصده إذ عُنِيتْ بدراسة معاني المنطوقات في علاقتها بالمتكلم ودراسة الاستلزام الحواري، ودراسة كيفية كون الاتصال أوسع من مجرد القول ودراسة الشروط التي تجعل المنطوقات مناسبة وناجحة، إضافة إلى دراسة العلاقة بين أفعال الكلام وسياقاتها غير اللغوية.

فاللسانيات التداولية على مكونات ثلاثة: من تحليل المحادثات وتحليل الفروق الحضارية، والتفاعلات اللغوية من منظور العلوم الاجتماعية [1].

كما نهضت كذلك على فلسفة اللغة وعلى تداولية أفعال اللغة بوجه خاص، إذ كانت هي من أهم الدعائم اللسانية التي ساعدت النظرية التداولية على النمو والازدهار ومن بين الذين اهتموا واشتغلوا بالدرس اللساني التداولي، وساهموا في تطويره الهولندي هانسون Hansson الذي سبق ذكره. ويعد أول من حاول التوحيد بين مختلف مكونات التداولية، وذلك من خلال تقسيمه للتداولية إلى ثلاث درجات، فكل درجة تهتم بالسياق لكن توظيفه يختلف من درجة إلى أخرى، وهذه الدرجات هي:

أ. **تداولية الدرجة الأولى:** وهي تهتم بدراسة الرموز الإشارية (أي التعابير المبهمة) ضمن ظروف استعمالها أي سياق تلفظها. وسياقها الموجودات أو محددات الموجودات [2].

ب. **تداولية الدرجة الثانية:** وهي دراسة طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظ بها في الحالات الهامة.

([1]) حافظ إسماعيل علوي: التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ط1، 2011م، ص307.

([2]) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ع41، 1986م، ص9.

فالقضية المعبر عنها، عليها أن تتميز عن الدلالة الحرفية للجملة، وسياق هذه الدرجة هو سياق بالمعنى الموسع، فهو يمتد إلى ما يتوقعه المخاطبون.

ج. تداولية الدرجة الثالثة: وهي نظرية أفعال اللغة أو أفعال الكلام Speachacts لأوستين (Austin) ويتعلق بمعرفة ما تمّ من خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية، لأن الأقوال التي تتلفظ لا تصف حالة راهنة للأشياء فحسب بل إنها تنجز أفعالا والسياق المحدد فيما إذا كان التلفظ أمرًا أو نهيًا أو استفهامًا... [1].

وتحدد الدلالات بتعيين أفعال الكلام التي يمكن أن تتضمنها الجملة والتي تمثل القصد الحقيقي للمتكلم، "والتي تسهم إلى جانب السياق في تحديد الدلالة الدقيقة ونوع التواصل بينه (المتكلم) وبين المخاطب" [2].

ويمكن أن نستشف بعضا من هذا التقسيم في التعريف الذي قدّمه الباحث صلاح إسماعيل للتداولية، حيث حاول استخلاص مفهوم للتداولية من خلال جوانبها المكونة لها فيقول: "علم الاستعمال إذن دراسة لغوية تركز على المستعملين للغة، وسياق استعمالها في عملية التفسير اللغوي، بجوانبها المتنوعة، وينقسم هذا إلى عدة فروع: يبحث الفرع الأول: كيف يحدد السياق المعنى الواحد بالنسبة لجملة في مناسبة معينة لاستعمال هذه الجملة، ونظرية الفعل الكلامي: Speech Theory هي الفرع الثاني من علم الاستعمال والفرع الثالث من علم الاستعمال... هو نظرية التخاطب Theory of couversation أو نظرية الاقتضاء Theory of implicature."[3]

([1]) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 38.

([2]) سامي عياد حنا، كريم زكي حسام الدين، نجيب جريس: معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ص112.

([3]) صلاح إسماعيل عبد الحق: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة، القاهرة، (د، ط)، 2005م، ص77-78.

فالتداولية تضم مجموعة من المفاهيم الإجرائية والقضايا تمكنها من معالجة اللغة في سياقات استعمالها المختلفة، لذلك فقد أولى علماء اللسانيات هذه القضايا عناية كبيرة في أبحاثهم اللغوية لكونها تسهم في كشف المعنى بأدق صورة ممكنة، وأكثرها ضبطا أثناء الاستعمال.

ولأن التداولية لم يكن منشأها ثابتا، ونظرياتها مبنية على أساس أن اللغة البشرية لا تنجز إلا بتداخل السياق باللغة وبمستعمليها، فقد ظهرت هناك محاولات عديدة لوضع حدّ للرّكام النظري التداولي وقسموه إلى ثلاثة أقسام، كما سبق القول تخضع أساسًا إلى علاقة المتخاطبين بالسياق، والذي يهمنا هنا القسم الثالث الذي يتضمن نظريات الأفعال الكلامية التي أولت الاهتمام للأفعال ذات الامتداد الاجتماعي، المنجزة من قبل الإنسان بمجرد تلفظه بمجموعة من الأقوال ضمن سياقات متعددة.

فهذه النظرية أي نظرية الأفعال الكلامية، تعد من أهم جوانب اللسانيات التداولية لما تحويه من أفكار ورؤى لسانية مهمة، وما تضّمه من آليات تشترك فيها مع بقية جوانب اللسانيات التداولية من قصد وإفادة إضافة إلى الحجاج... وغيرها ولذلك لقيت اهتمامًا بالغًا أمره في اللسانيات الحديثة.

وتقوم نظرية أفعال الكلام هذه على فرضية أساس مفادها: "أنه يُقصد بالكلام تبادل المعلومات والقيام بفعل خاضع لقواعد مضبوطة في الوقت نفسه، ويهدف هذا الفعل إلى تفسير وضعية المتلقي ونظام معتقداته ومواقفه السلوكية" [1].

ونجد لهذه النظرية أو الظاهرة أثرًا طّيبًا في التراث العربي البلاغي وذلك ضمن مباحث علم المعاني، فهي تقابل ما يطلق ويُصطلح عليه مبحثي الخبر والإنشاء فالباحث

([1]) نعمان بوقرة: نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع17، ص169-170.

الجزائري مسعود صحراوي يقول: "تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية تحديدًا ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بالخبر والإنشاء، وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ولذلك تعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية" [1].

وهذا ما اصطلح عليه السكاكي بـــ "قانوني الخبر والطلب" وربط كل منهما بعلاقته بالخارج من عدمها، فالخبر ما ارتبط بالخارج فيكون صادقا إذا طابقته ويكون كاذبًا إذا خالفه وهو كذلك ما احتمل الصدق أو الكذب، أما الإنشاء فلا يرتبط مفهومه بالصدق أو الكذب ويتميز مدلوله ويتحقق بمجرد النطق به والطلبي منه ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل [2].

وقد قسّم السكاكي الجمل إلى خبرية وأخرى طلبية، والقصد من الخبرية هو الحكم شيء على شيء آخر في الخارج، أما الطلبية فهي طلب شيء غير حاصل في الخارج.

يقول أحمد المتوكل في ذلك: "من المعلوم أن الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر الإنشاء) التي تشبه إلى حدّ بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف والانجاز) كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء" [3].

أما القيم التداولية التي يحملها الخبر والإنشاء، فلأن البلاغيين فرّقوا بينهما انطلاقا من علاقة كل منهما بالواقع، إضافة إلى النظر إلى مقياس الصدق والكذب الذي يبحث في مدى مطابقة الكلام ومدلوله للواقع الخارجي من عدمه.

([1]) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص49.

([2]) جلال الدين السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، مخطوط، (د، د)، (د، ط)، (د، ت)، ص48.

([3]) أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، دار البيضاء، ط1، 1985م، ص37.

فالباحث في البلاغة العربية يكاد يجزم بحصر معاني الكلام في الخبر والإنشاء لولا وجود من تجاوز هذين المعنيين إلى معانٍ أُخرى.

فمنهم من حصر معاني الكلام في عشرة؛ خبر، واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب، وعرض وتحضيض، وتمن وتعجب [1].

كما وقد حصروا الخبر في الإعلام، والاستخبار في الاستفهام، والأمر في ما إذا لم يفعله المأمور به سمي عاصيًا.

وقد اقترح آخرون معاني أخرى تتمثل في نداء، ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقسم شرط، ووضع، وشكر واستفهام [2].

ونجد أن هذا التقسيم للكلام والى هذه المعاني وغيرها قائم على الأحوال المختلفة للكلام بحسب المتكلم ومقصوده، والسامع وتأويله، والمقام وسياقاته.

فهذه الأحوال هي التي اهتم بها البلاغيون العرب واحتفى به اللسانيون التداوليون المحدثون كما يمكن عدّ عمل الدكتور أحمد المتوكل في كتابه الذي هو في الأصل أطروحة نال بواسطتها شهادة الدكتوراه بجامعة محمد الخامس أفضل ما أنجز في هذا المجال عند العرب المحدثين وعند بعض الأجانب، وهو من الأعمال التي تميّزت بالدقة والصرامة.

([1]) أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بدران للطباعة، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1963م، ص179.

([2]) خليفة بوجادي: نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية، مشروع لربط البلاغة بالاتصال، جامعة سطيف، الجزائر، ص740. وينظر: أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص132.

فقد حاول أحمد المتوكل في هذا العمل التنظير والمقارنة لهذهّ النظرية منطلقا من أساسين هما [1]:

* استصفاء نظري للمعنى عند العرب في محاولة لاستقراء التراث العربي.

* إرساء الأسس المنهجية التي ستسمح بذلك، وقد كان الهدف من ذلك وضع نحو كافي يتكفل بوصف اللغة العربية وصفا شاملا، وقد اعتمد في ذلك على مجموعة من النظريات اللغوية السيميائية، ففي مجال نظرية الأفعال الكلامية قد أشار إلى اتفاق العرب القدامى على تمييز الخبر من الإنشاء، والتمايز الذي بينهما في بعض الأحيان جعل هناك اتجاهين اثنين في دراسة هذه الأساليب هما:

1. **الاتجاه النحوي:** الذي يرى أن الكلام خبر كله، مثل اعتبار النحاة النداء خبرا، كما أنه ينظر في عبارات الاستفهام والأمر وغيرها على أنها أشكال، وبالتالي فقد فصلوها عن وظائفها التداولية.

2. **الاتجاه الثاني:** يقسم الكلام إلى أفعال كلامية مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتتجلى معالم هذا الاتجاه في كتب البلاغة والأصول.

كما يذهب إلى أن القدامى قد ذهبوا مذهبين في تصنيفهم الأفعال الكلامية غير المباشرة وهما على التوالي:

* مذهب شكلي يمثله النحاة.

* ومذهب دلالي وتداولي يستند إلى أغراض المتكلم.

انتبه العرب القدامى إلى هذه الظاهرة واعتبروها فروعا، ويشكل ذلك تقدما لا مثيل له في الدراسات اللغوية والأسلوبية، وقد تفطن السكاكي لهذه الظاهرة و حاول التقعيد لها عن طريق فهم الآليات التي تتحكم في تحقيقها، كما وقد ضبط في تحليله

([1]) أحمد المتوكل: اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف الاستلزام التخاطبي، أعمال الندوة 03 في البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ص20.

علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقاميا، ويصف مع ذلك آلية الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم وذلك بوضع قواعد استلزامية واضحة [1].

أما الدكتور خالد ميلاد فقد كان له عمل بعنوان "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية"، وقد كان يسعى من خلاله إلى تقصي مفهوم الإنشاء في الدرس العربي وبيان حدوده وأصوله وفروعه، ومدها وجزرها، وتولد بعضها من بعض، وكان ذلك من خلال الوقوف عند الخصائص الدلالية للكلام الإنشائي، وما يربط بينه و بين تركيبات إعرابية [2].

كما قد استند في ذلك على نصوص من التراث النحوي والبلاغي إضافة إلى التراث الأصولي، ويمكن عد عمله أو بحثه هذا ضمن مشروع أو محاولة لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي.

ونجد كذلك الدكتور مسعود صحراوي في بحثه الموسوم بـــ: "الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي"، والذي نال به شهادة الدكتوراه من جامعة باتنة.

فقد عد فكرة "تقسيم الكلام" ذات منشأ عربي مشتركة بين البلاغيين والفلاسفة وعلماء الأصول، نجد هذه الفكرة عند كل من أبي نصر الفرابي، والقاضي عبد الجبّار، وابن سينا، وعبد القاهر الجرجاني، ونجم الدين الكاتبي، وأبي يعقوب السكاكي، وسيف الدين الآمدي، وشهاب الدين القّرافي، ورضّي الدين الاستربادي، ومحمد بن علي الجرجاني، إضافة إلى جلال الدين الخطيب القزويني [3].

([1]) أحمد المتوكل: اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف الاستلزام التخاطبي، ص21.

([2]) طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مركز الفكر العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1998م، ص295.

([3]) المرجع نفسه، ص 296.

دون أن ننسى محاولات عديدة لتقسيم الأساليب الإنشائية أو الأفعال الكلامية بالمصطلح التداولي نجد محاولة "ابن الكيسان" الذي قسم الكلام إلى أربعة أصناف: الإثبات، الاستخبار، الطلب بنوعيه (الأمر والنهي).

أما نجم الدين الكاتبي فقد قسّم الإنشاء إلى قسمين:

1. **إنشاء طلبي:** ويشمل: الأمر، والالتماس، والدعاء.

2. **إنشاء غير الطلبي:** ويشمل: التمني، والترجي، الاستفهام، التعجب، القسم، والنداء.

بينما قسم ابن قتيبة الكلام إلى الأمر، والاستفهام، والإثبات، والرغبة.

ويعد أدق التقسيمات وأبرزها ما قدّمه أو وضعه السكاكي أبو يعقوب، بتقسيمه للطلب إلى نوعين: وذلك في قوله: "والطلب إذا تأملت نوعان، نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وقولنا لا يستدعي أن يمكن أعم من قولنا يستدعي أن لا يمكن، ونوع يستدعي فيه، فالنوع الأول هو التمني، أما النوع الثاني فهو الاستفهام والنهي والنداء [1].

ونجد كذلك ما عرضه ابن سنان الخفاجي في شأن الكلام، فقد عدّه فعلا لا يختلف عن الضرب والتحريك (...) في وصف ما هو عليه في الواقع، إضافة إلى ذلك نجد ابن رشد الذي ربط الكلام بالفعل، فالكلام ليس شيئا أكثر من أن يفعل المتكلم فعلا يدل به المخاطب على العلم الذي في نفسه، أو يصير المخاطب بحيث ينكشف له ذلك العلم في نفسه و ذلك من جملة أفعال الفاعل [2].

([1]) أبو يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم، ص 131، وينظر: مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول، ص150.

([2]) خليفة بو جادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص169.

فمن كل ما تقدم يتضح لنا أن في التراث اللغوي العربي القديم ما يبحث، بل قد بحث في ظاهرة الأفعال الكلامية وكان ذلك ضمن "نظرية الخبر والإنشاء"، وقد احتفى بهذه الظاهرة احتفاء خاصا واشتغلت بها طوائف من العلماء والدارسين في فروع علمية كثيرة من المعرفة العربية.

وإذا اعتمدنا على تقسيم كل من الخبر والإنشاء من منظور تداولي معاصر سنجد "الخبر" يتدرج ضمن "التقريريات" والإنشاء ضمن "الأمريات والايقاعيات والبوحيات" [1].

كما أن العلماء العرب قد قسموا كلا من الخبر والإنشاء تقسيما تفصيليا يتضح من خلال المخطط التالي:

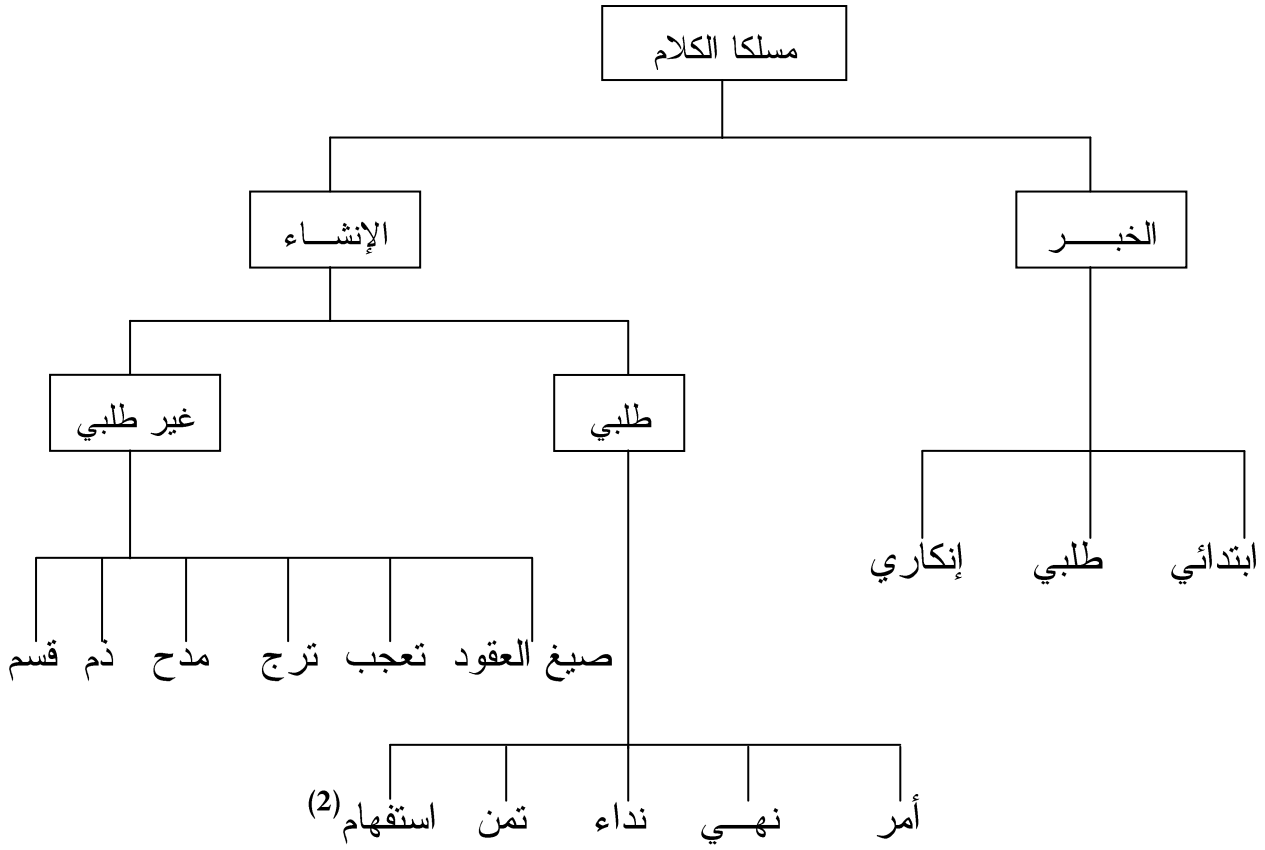

([1]) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص83.

([2]) نعمان بوقرة: نحو نظرية لسانية عربية لأفعال الكلام، ملتقى علم النص، مجلة أكاديمية محكمة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، 2002م، ص 194.

لقد عرف العلماء العرب منذ العصور القديمة فكرة التداولية، وناقشوها في كثير من موضوعاتهم ودراساتهم، واهتموا بكل ما تهتم به التداولية من مظاهر لغوية انبثقت من سياق الاستعمال اللغوي، كما ترجموا لمباحث كثيرة متصلة بها وقد تجلى ذلك في باب الخبر والإنشاء كما سبق القول والإشارة إليه.

كما أن هذه الفكرة لم تكن حكرا على اللغويين من النحاة و علماء البلاغة فحسب، بل اعتنى بها عناية فائقة كل من علماء المنطق والفلاسفة إضافة إلى الأصوليين والفقهاء الذين كانت لهم آراء في ثنائية "الخبر والإنشاء" فقد قرنوها بمبدأ القصد والإفادة، فاعتبروا الشهادة والرواية والدعوى والإقرار... وغيرها كلّها أفعال كلامية منبثقة عن الخبر، أما الوجوب والإباحة والحرمة والكراهة... أفعال كلامية ناتجة عن الأساليب الإنشائية [1].

وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفاتها هي دراسة مناحي الكلام أو دراسة اللّغة حين الاستعمال والبلاغة هي المعرفة باللّغة أثناء الاستعمال، وهي كذلك فن القول، فإن الكلام أو اللّغة وبلاغتها تمثل علما للاتصال والتواصل بين كل من المتكلم والسامع.

وخلاصة البلاغة العربية تتمحور في حديث الرّسول صلى اللّه عليه وسلّم الذي لا ريب أنّه أفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء، وكلامه في الذروة والسنام، وحديثه صلّى اللّه عليه وسلّم يلي في الفصاحة القرآن الكريم، لذلك ارتأينا أن نحاول تطبيق نظرية الأفعال الكلامية على أقوال الرّسول الكريم صلّى اللّه عليه وسلّم التي رويت عن طريق مجموعة من أتباعه وصحابته، فكان اختيارنا قد وقع على صحيح البخاري الذي يعد ويعتبر أصح الكتب التي جمعت أحاديث الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم.

([1]) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص172.

خامسا: الأمثال (مفاهيم ومنهج).

وبما أن البلاغة هي فن القول، وتشتمل على كل من المعاني والبيان والبديع فقد اعتمدنا على البيان وخاصة التشبيه أو الأمثال التي اعتمدها الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم في أقواله وأحاديثه المروية عنه فالأمثال تشكل بنمطها اللّغوي أبسط الأشكال وأوجزها فهي تعكس مشاعر النّاس، وأفكارهم وتصوراتهم لحياتهم، وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم، فهي تعبّر عن معظم مظاهر الحياة بصورة حيّة.

فهي كذلك تمتاز بسيرورتها على الألسن من جيل إلى جيل آخر، ومن لغة إلى أخرى، كما أنّ لها سحرا في التأثير على المستمع وإقناعه رغم بساطة معانيها، وسهولة صياغتها.

وهذه اللّفظة في حدّ ذاتها تحمل معاني عدّة منها ما ذكره اللّغويون:

الشبه والحجة والصفة: وهذا ما قال به الفيرو ز آبادي (ت817هـ) والمثال عنده هو المقدار والقصاص إلى غير ذلك من معان [1].

المثل والنظير: يقول أحمد بن فارس (ت395هـ) "مثل" يدل على مناظرة الشيء للشيء، وهذا مثل هذا أي نظيره، والمثل والمثال بمعنى واحد، تقول العرب: "أمثل السلطان فلانا؟" والمعنى أنّه فعل به مثلما كان فعله [2].

([1]) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة "مثل".

([2]) أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ج5، 2002م، ص296.

الصفة: قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ﴾ [1]، أي ذلك صفة محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم وأصحابه في التوراة، ثمّ أعلمهم أن صفتهم في الإنجيل كالزرع [2].

المثال والحذو: فكلّما كان شاخصا لأمر ما، كان ماثلا له، وعلما يعرف به، كأنه ماثل بين يديه، و منتصب أمام عينيه [3].

أما الدلالة الاصطلاحية لهذه اللّفظة فهناك اتجاهان:

1. اتجاه أدبي تفسيري: يعنى بإبراز جوانب من خصائص المعنى المصطلح عليه، على اعتبار المورد والمضرب والغرابة إضافة إلى السيرورة، ويمثل هذا الاتجاه كل من ابن السكيت (ت 243هـ) والمبرد (ت285هـ) والزمخشري (ت538هـ)، والرازي (ت 606هـ).

فقد ركزوا على السمات الأساسية التي تجعل من المثل جنسا أدبيا يتميز عن غيره واهتموا بمواضع استعماله، فابن السكيت (ت 243هـ) عرّف المثل فقال: "المثل لفظ يخالف لفظ المضروب له، و يوافق معناه معنى ذلك اللّفظ" [4].

فقد التفت ابن السكيت (ت243هـ) في تعريفه للمثل إلى مضرب هذا المثل ومخالفة لفظه له واتحادهما في المعنى.

أما المبرد (ت285هـ) فقد التفت في تعريفه للمثل إلى وجه المشابهة بين الحالين مع ملاحظة سيرورة المثل: فقال: هو قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول،

([1]) سورة الفتح: الآية 29.

([2]) ابن منظور: لسان العرب، مادة "مثل".

([3]) المصدر نفسه، مادة "مثل".

([4]) أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني: مجمع الأمثال، ج1، تحقيق محمد يحي الدين عبد الحميد، ص5.

والأصل فيه التشبيه... فحقيقة المثل ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول... فمواعيد عرقوب علم لكل ما لا يصح من المواعيد [1].

2. اتجاه بلاغي: ينظر أعلام وأصحاب هذا الاتجاه إلى مثل باعتباره حالة خاصة من حالات التمثيل أي التشبيه.

فالمثل عند القزويني (ت739هـ) وشراح التلخيص هو التمثيل على سبيل الاستعارة[2].

كما ذهب كل من الفراء (ت204هـ) وأبو عبيدة (ت209ه،) إلى أن المثل يراد به المثال بمعناه العام، أو يُراد به التشبيه وما يتصل به من تمثيل. أما الجاحظ (ت255هـ) فقد استعمل "المثل" بمعنى الاستعارة.

وقد وصفت هذه المثال بالفصاحة، والبلاغة، والمنطق، والإيجاز المعبّر، والتلويح المصرح، والكتابة المفصحة، ونعتت كذلك بجوامع الكلم، ونوادر الحكم.

ونظرًا لأهمية الأمثال فقد جعلت لها مصنفات جمعت فيها، وتم تصنيفها وتبويبها وشرحها وجعلوا منها مادة تأديبية وتعليمية وتربوية.

فكما عُنِيَ بأمثال العربية السائدة فقد عُنِيَ كذلك بأمثال القرآن الكريم وأفردوا لها بالتأليف، من أمثال أبي الحسن الماوردي ومنهم من عقد لها بابًا في كتاب من كتبه مثل السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" وابن القيم في كتابه "أعلام الموقعين" حيث تتبع أمثال القرآن التي تضمنت تشبيه الشيء بنظيره، والتسوية بينهما في الحكم.

كما عني بعض الدارسين بأمثال الحديث النبوي كذلك وقد قسموها إلى ثلاث أنواع:

([1]) أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني: مجمع الأمثال، ج1، ص 5-6.

([2]) القزويني: الإيضاح، ص307.

1. الأمثال المصرحة: وهي ما صرّح فيها بلفظ المثل: أو ما يدل على التشبيه، كما جاء في الحديث الصحيح "إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكان منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير منها طائفة أمسكت ماء ولا تنبت كلأ وذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به" [1].

2. الأمثال الكامنة: وهي التي لم يصرّح فيها بلفظ التمثيل، ولكنها تدل على معانٍ غاية في الإيجاز ويكون لها وقعها إذا نقلت إلى ما يشبهها ومثال ذلك (وخير الأمور أوسطها) و (ليس الخبر كالمعاينة) و (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) [2].

3. الأمثال المرسلة: وهي جُمل أرسلت إرسالا من غير تصريح بلفظ التشبيه ومثاله: (سبقك بها عكاشة) [3].

ولهذه الأنواع الثلاثة فوائد يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

* تبرز المعقول في صورة المحسوس الذي يلمسه الناس، فيتقبله العقل، لأن المعاني المعقولة لا تستقر في الذهن إلا إذا صيغت في صورة حسية قريبة الفهم.
* تكشف عن الحقائق، وتعرض الغائب في معرض الحاضر.
* تجمع المعنى الرائع في عبارة موجزة.
* يضرب للترغيب في الممثل به ممّا ترغب فيه النفوس.
* ويضرب للتنكير حيث يكون الممثل به ممّا تكرهه النفوس.
* يضرب المثل لمدح الممثل به.
* وفيه ما يُضرب لتبكيت الخصم.
* هي أوقع في النفوس، وأبلغ في الوعظ، وأقوى في الزجر، وأشد في الإقناع.

([1]) البخاري: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: فضل من علم وعلّم، 79.

([2]) المصدر نفسه، كتاب الأدب، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، 6133.

([3]) المصدر نفسه، كتاب الرقاق، باب يدخل سبعون ألف بغير حساب، 6542.

وقد أكثر النبي صلّى الله عليه وسلّم الأمثال في السنة للتذكير والعبرة، كما استعان بها الداعون إلى الله في كل عصر لنصرة الحق وإقامة الحجة وتستعمل وسيلة للإيضاح والتشويق، والترغيب والترهيب.

فقد استعان النبي صلّى الله عليه وسلّم في قيامه التبيين والبلاغ الذين كلّفه بهما ربّه عزّ وجلّ تبنى أساليب الإيضاح والتعليم، ويأتي الذروة من تلك الأساليب أسلوب ضرب المثل.

إلا أن ضرب الأمثال في البيان النبوي لم يكن لغاية فنية وجمالية متعمدة، كالغاية التي يتعمدها الأدباء في كتاباتهم، وإنمّا جاء هذا الأسلوب لهدف أسمى من ذلك ألا وهو إبراز المعاني في صور مجسمة بغرض توضيح الغامض، وتقريب البعيد، وإظهار المعقول في صورة المحسوس.

فالحقائق السامية في معانيها وأهدافها تأخذ صورة فنية إذا صيغت في قالب حسيّ يقرّبها إلى الأفهام، والرسول صلّى الله علّيه وسلّم يبلّغ في رسالته السماوية مجموعة من الحقائق السامية والنبيلة من حث النفوس على فعل الخير وحَضِّها على البّر، ودفعها إلى الفضيلة ومنعها من المعصية والإثم، وقد كان التمثيل هو القالب الذي يبرز المعاني في صورة حية ويجعلها تستقر في الأذهان وذلك تشبيه الغائب بالحاضر، والمعقول بالمحسوس، وقياس النظير على النظير، فالتمثيل كذلك يُكسب المعاني الجميلة روعة وتقبلاّ للنفس، وإقناعًا للعقل.

ولمّا كان الهدف من ضرب الأمثال هو إدراك المعاني الذهنية والمجردة، وتقريبها من العقل، وتكوين صورة لهذا المعنى في المخيلة وذلك ليكون التأثير أشد

وأقوى، فقد كَثُرَ الاعتماد على هذا الأسلوب في القرآن الكريم فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [1].

وقد ضرب الله تعالى المثل بأحقر مخلوقاته (البعوضة) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [2].

وحرص الرسول صلّى الله عليه وسلّم على ضرب المثل في الأحداث والمواقف المتعددة، وقد كان ذلك لأهداف تربوية حيث كان عليه الصلاة والسلام في بعض المواقف يكفيه أن يَرُدَّ ردًا مباشرًا لكنه يؤثر ضرب المثل لما يحمله المثل من توجيه تربوي وسرعة في إيصال المعنى المراد.

ورغم كل هذه الأهمية البالغة إلا أننا لم نر أن أحدا من أصحاب الكتب الستة أفردها بالتأليف أو أفرد لها بابًا في كتابه إلا الإمام الترمذي فقد خصص لأمثال الحديث مكانًا في جامعه تحت عنوان أبواب الأمثال عن الرسول صلّى الله علّيه وسلّم.

أما عن صحيح البخاري الذي تمّ اختيارنا له بالدراسة فقد اشتمل على الأمثال وقد كانت مبثوثة بين طّيات أغلب الأبواب.

فالأسلوب النبوي اشتمل كغيره على معانٍ كثيرة تحقق أغراضًا سامية فاختيار للتعبير عن هذه المعاني وتلك الأغراض طرق مناسبة، فقد جمع بين البيان والتوضيح، وتحقق الإقناع والتأثير.

([1]) سورة الزمر: الآية 27.

([2]) سورة البقرة: الآية 26.

وتحقيق تلك الأغراض الدينية والبيانية التي يريد أن يصل إليها الخطاب النبوي يكون بمخاطبة منافذ النفس المتعددة، فكان الجمال الفنّي الذي اتسم به التعبير وهو نتاج هذه الطريقة المتبعة ألا وهي ضرب الأمثال وذلك في عرض الحقائق.

وبما أن التشبيه هو فن من فنون البلاغة يدل على سعة الخيال التصوير ويزيد المعنى قوة ووضوحًا.

إذ يفخم المعنى بالتمثيل وينبل ويشرف ويكمل، فأُنس النفوس موقوف على أنْ تخرجها من خفيّ إلى جلّي، وتأتيها بصريح بعد مُكَنّى، وأن تردّها في الشيء تعلّمها إياه إلى شيء آخر هي أعلم به.

والمتتبع لهذه الأمثال الموضوعة بين طرفي الأحاديث النبوية وصحيح البخاري خاصة يتأكد من تسامي هذا اللون البديع وارتقائه فوق مراتب الفصاحة والصياغة التعبيرية.

لهذا قمنا بإلقاء الضوء على محتوى هذه الأمثال واستجلاء مكنونها وذلك وفق تداولية أفعال الكلام فيها معتمدين على الشرح والتحليل، والفحص والتمحيص لهذه الأفعال.